استشراف مستقبل عمالة الأطفال في الأردن

Envisioning the Future of Child Labour in Jordan

د. سُمية عيد الزعبوط

2003
١٤٢٤
جامعة الأندلس
للعلوم والتقنية
Alandalus University For Science & Technology

(AUST)

ISSN : 2410-1818

استشراف مستقبل عمالة الأطفال في الأردن

الملخص:

نظـراً لتنـامي أعـداد الأطفـال العـاملين في الأردن، هـدف البحـث إلى استشـراف مسـتقبل عمالة الأطفال في الأردن، واختيرت عينة عشوائية قوامهـا (٢٥٠) طفـلاً عـاملاً، ولتحقيـق هـذا الهـدف، تم اعتمـاد المـنهج الوصـفي مـن خـلال وصـف واقـع عمالـة الأطفـال تبعـاً للتشـريعات وللمبادرات الأردنية واعْتُمِد الجانب التحليلي من المنهج الوصفي باستخدام استبانة لمعرفة واقع عمالة الأطفال وفق العوامل المسببة لها، كذلك اعتمدت الباحثة أسلوب السيناريوهات.

وأشـارت أبـرز النتـائج إلى حيـازة واقـع عمالـة الأطفال في الأردن على المستوى المتوسط، وبنسبة (٦٩.٣٣٪)، وأشارت أيضاً إلى استشراف مستقبل عمالة الأطفال عبر ثلاثة سيناريوهات تمثلت بـ : تثقيف أم الطفل العامل، كفالة الطفل العامل، رعاية الطفل العامل.

في ضوء نتائج البحث أوصت الباحثة بضرورة إضافة صفوف جديدة بالمدارس العامة تؤهل أم الطفل العامل للقيام بدورها بطرق علمية تربوية مدروسة، فضلاً عن تكليف خريجات كليات التربية والآداب والخدمة الاجتماعية وما يناظرها في التخصص بالعمل في مجال رعاية الأطفال العـاملين بالمؤسسـات الحكوميـة والخيريـة . (١٤٥كلمة)

الكلمات الدالة: استشراف، الطفل، عمالة الأطفال، سيناريو

Abstract :

Due to the increase of the numbers of the working children in Jordan , this study aimed at envisioning the future of children labor in Jordan. a random sample consisted of 250 child was selected randomly. To achieve this goal, the descriptive approach was used by describing status of children labor according to the Jordanian legislations and initiations. additionally, the analytic side of the descriptive method was adopted through using the questionnaire to identify the status of children labor in Jordan according to its reasons. Moreover, the researcher adopted Scenarios method.

The most significant results showed that the level of status of child labor in Jordan was moderate with (69.33%). Results also showed that envisioning the future of child labor was through three Scenarios: educating the working children's mother, fostering the working children and taking care of them.

Based on the results, the researcher recommended the necessity of adding new classrooms to the public schools to qualify the working child's mothers and helping them to do their roles; educationally and scientifically as well as assigning university graduates from Education ,Art ,Social service and other related specializations in the field of working children care in the public and charity institutions.

Keywords : envisioning , the child, child labor , Scenarios

ISSN : 2410-1818

مقدمة البحث :

تمهيد :

تستحق مرحلة الطفولة الاهتمام والرعاية ؛ لما لها من تأثير كبير على شخصية الطفل مستقبلاً، إذ أجمعت التشريعات السماوية على الاهتمام بالطفل وتأكيد حقوقه ورعايته وحمايته من ضروب الإهمال كافة، حيث قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا ﴾ صدق الله العظيم (سورة الإسراء، آية رقم ٣١).

أما القوانين الوضعية والمتمثلة باتفاقيات حقوق الإنسان، وتشريعات المنظمات العالمية ، فقد أكدت عبر المؤتمرات والمواثيق حقوق الطفل وضرورة الإلتزام بها ؛ الأمر الذي يُشير إلى وجود مشكلة حقيقية تواجه المجتمعات الإنسانية تتجسد في ظاهرة عمالة الأطفال (نور الدين، ٢٠٠١).

وفي الأردن تتفاقم ظاهرة عمالة الأطفال، إذ أُشير من خلال مؤتمر " اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال: من السياسة إلى التطبيق"، الذي أقامته وزارة العمل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية واليونيسف إلى اتفاقيتين الأولى: تهدف إلى الحد من عمالة الأطفال، والثانية تهدف إلى تحديد الحد الأدنى لسن العمل في الأردن (وزارة العمل الأردنية، ٢٠١٣).

ورغم إن حجم عمالة الأطفال في الأردن قد تراوح بين ٣٤ ألفاً إلى ٤٨ ألفاً، إلاّ أن كثيراً من المهتمين يؤكدون إن هذا الرقم يُمثل حجم عمالة الأطفال في الأردن قبل سنوات خلت؛ الأمر الذي يستدعي تطوير قاعدة بيانات دقيقة ودورية لعمالة الأطفال في الأردن، إذ تُظهر أعداد الأطفال في سوق العمل الأردني صورة واقعية تُؤكد انتشار وتنامي هذه الظاهرة (شناعة، ٢٠١٥). من هنا جاء هذا البحث ليستشرف مستقبل عمالة الأطفال في الأردن.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في تناوله لموضوع عمالة الأطفال في الأردن ، إذ إن المبادرات الوطنية الأردنية للحد من ظاهرة عمالة الأطفال مثل: مشروع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، ومركز الدعم الاجتماعي، وما إلى ذلك، يُشير

إلى وجود مشكلة تتمثل بانتشار الظاهرة، فضلاً عن إشارة كثير من الأوراق البحثية في مجلتي العمل والطفولة والتنمية في الأردن إلى وجود آلاف الأطفال العاملين في مختلف المنشآت الأردنية (درويش، ٢٠٠١).

ويُؤكد ارتباط مستقبل الأطفال باستقرار المجتمع وتماسكه، ضرورة تحديد دور المؤسسات المعنية في تحقيق حقوق الأطفال عبر وضع سيناريوهات مستقبلية للحد من عملهم، إذ يُعتبر ذلك مطلباً للمؤسسات كافة، وفقدانه يُعد مؤشراً خطراً يعيق عملية التقدم والتطور العلمي. بناءً على ذلك، قد يثار تساؤلات حول كيفية استشراف مستقبل عمالة الأطفال في الأردن، من هنا فإن مشكلة هذا البحث تتلخص في الإجابة عن مثل هذه التساؤلات من خلال استشراف مستقبل عمالة الأطفال في الأردن في الإجابة عن السؤال التالي: كيف يمكن تحقيق استشراف مستقبل عمالة الأطفال في الأردن ؟

تساؤلات البحث :

١. ما واقع عمالة الأطفال وفق التشريعات الأردنية ؟
٢. ما واقع عمالة الأطفال وفق المبادرات الأردنية؟
٣. ما واقع عمالة الأطفال وفق العوامل المسببة لها؟
٤. ما البدائل المستقبلية لاستشراف مستقبل عمالة الأطفال في الأردن؟

أهداف البحث :

١. رصد واقع ظاهرة عمالة الأطفال تبعاً للتشريعات الأردنية.
٢. رصد واقع ظاهرة عمالة الأطفال تبعاً للمبادرات الأردنية.
٣. رصد واقع ظاهرة عمالة الأطفال تبعاً للعوامل المسببة لها.
٤. وضع بدائل مستقبلية لاستشراف مستقبل عمالة الأطفال في الأردن؟

أهمية البحث :

- يكتسب البحث أهميته ؛ نظراً لما تمثله شريحة الأطفال من أهمية في مستقبل المجتمعات، إذ أولى البحث أهمية خاصة لظاهرة عمالة الأطفال في المرحلة

ISSN : 2410-1818

العمرية ما بين ٦ إلى ١٥ عاماً، وهي مرحلة أساسية وضرورية في تشكيل شخصية الإنسان.

- يكتسب البحث أهميته ؛ من خلال طرحه لموضوع ظاهرة عمالة الأطفال، والتي تُمثل مشكلة قديمة جديدة ما فتئت تتفاقم من عام للآخر، والتي باتت تهدد ملايين الأطفال في العالم؛ الأمر الذي يستدعي استذكار هذه الظاهرة في الثاني عشر من حزيران من كل عام ، ليمثل اليوم العالمي لعمالة الأطفال.
- يكتسب البحث أهميته أيضاً من خلال اعتماده أسلوب السيناريو كأحد الأساليب الاستشرافية للمستقبل، التي تهدف إلى مساعدة صانع القرار على اتخاذ قرارات رشيدة بشأن مستقبل عمالة الأطفال، فالسيناريوهات تصف إمكانيات بديلة للمستقبل، وتقدم عرضاً للاختيارات المتاحة أمام الفعل الإنساني، مع بيان نتائجها المتوقعة، وقد ينطوي تحليل السيناريوهات على توصيات ضمنية أو صريحة حول ما ينبغى عمله.
- يتوقع من البحث أن يُزود المهتمين بشؤون الطفل في وزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية بالإضافة إلى وزارة التربية والتعليم بإمكانيات بديلة لمستقبل عمالة الأطفال.
- قد يساعد البحث في توجيه الدراسات المستقبلية من خلال جذب اهتمام الباحثين في هذا المجال، وفتح المجال لإجراء دراسات استشرافية.

حدود البحث: اقتصرت حدود البحث الموضوعية على استشراف مستقبل عمالة الأطفال في الأردن، وتحددت بما يلي:

- **الحدود الزمنية:** تمثلت الحدود الزمنية للبحث بالمستقبل القريب ، ويتراوح من (٥ إلى ١٠) سنوات بمشيئة الله.
- **الحدود المكانية:** وزارة العمل، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم، في الأردن.
- **الحدود البشرية :** الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم من (٦ إلى ١٥) عاماً.

المصطلحات العلمية والإجرائية: احتوى البحث على المصطلحات الآتية:

استشـراف: هـو " اجتهـاد علمـي مـنظم يرمـي إلى صـياغة مجموعـة مـن التنبـؤات المشروطة، التي تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع مجتمع ما، أو مجموعة من المجتمعات، وعبر فترة مقبلة، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر، وينظر اليه بأنه جهد استطلاعي الأساس يتسع لرؤى مستقبلية متباينة ويسعى لاكتشاف العلاقات المستقبلية "المحتملة" أو "الممكنة" بين الأشياء والنظم والأنساق الكلية والفرعية في عالم ينمو ويتغير بسرعة شديدة(إبراهيم، ١٩٩٢: ٢٣).

ويُعرف الاستشراف إجرائياً بأنه: عملية استطلاع المستقبل لظاهرة ما ، كظاهرة عمالة الأطفال وصياغة مجموعة من السيناريوهات الممكن التعامل معها ، بالاعتماد على الماضي والحاضر الذي يتعلق بالظاهرة .

الطفل: ويعني الطفل تبعاً لتعريف اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، "هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة" (بندق، ٢٠٠٤: ٢٨).

ويُعرف الطفل إجرائياً بأنه: الإنسان العامل الذي يتراوح عمره من (٦ إلى ١٥) عاماً.

عمالة الأطفال: وتُعرّف بأنها: " كل جهد فكري أو جسماني يبذله الطفل لقاء أجر أو بدون أجر سواء أكان ذلك بشكل دائم أم عرضي أم مؤقت أم موسمي ويعتبر ضاراً له، ويتم على المستوى العقلي، والجسمي والاجتماعي والأخلاقي والمعنوي، والذي يعترض دراسته، ويحرمه من فرص المواظبة على التعلم والدراسة، من خلال إجباره على ترك المدرسة قبل الأوان، أو أن يستلزم منه محاولة الجمع ما بين الدوام المدرسي، والعمل المكثف طويل الساعات" (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ٢٠١١: ٣٠).

وتُعرف عمالة الأطفال إجرائياً بأنها: مجموعة الأعمال التي يقوم بها الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من (٦ إلى ١٥) عاماً، سواء أكان ذلك لأسباب أسرية اجتماعية أم تربوية أم اقتصادية.

السيناريو: يُعرَّف السيناريو بأنه "مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تنطلق من السؤال ماذا .. لو؟ بمعنى ماذا يمكن أن يحدث لو تحققت عدة شروط، فهو يُبرز تصوراً ذهنياً وفكرياً لمجموعة من الحالات المتوقعة أو الممكنة لمسيرة ظاهرة ما ، وهو ليس تعبيراً

عن رغبة مؤلفه ، وإنما وصف لمسار محتمل بغض النظر عن مدى الرغبة فيه (صائغ، ٢٠٠٦: ٥).

ويعرف السيناريو إجرائياً بأنه: رؤية مستقبلية عبر مشاهد ممكنة ومرغوبة وبديلة؛ لتحقيق الهدف المنشود وهو الحد من انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، بحيث تتضمن تلك الرؤية طرح المشكلة والأهداف والإجراءات، وما شابه ذلك.

الإطار النظري والدراسات السابقة :

ينطلق مفهوم عمالة الأطفال من خلال بُعْدين أساسيين هما: مفهوم الطفل ومفهوم العمل، إذ يُمكن طرح مفهوم الطفل بأنه: "المولود منذ ولادته إلى أن يبلغ" (عزام والمواجدة، ٢٠٠٨: ٢٠٥). أما مفهوم "العمل" يُمكن تعريفه وفق المادة ٢ من قانون العمل الأردني بأنه كل جهد فكري أو جسماني يبذله العامل لقاء أجر سواء كان بشكل دائم أو عرضي أو مؤقت أو موسمي (الجريدة الرسمية، ٢٠١٥: ١). وتُشير عمالة الأطفال إلى: "ما يقوم به الطفل من نشاطات اقتصادية، لحسابه أو لحساب غيره بأجر أو دون أجر في مختلف الأعمال" (محمد، ٢٠٠١: ١٧٤). كما تُشير إلى إنها: "مجموعة الأعمال التي يقوم بها الأطفال بموافقة أسرهم وبالاتفاق مع صاحب العمل سواء أكان في ورشة أم محل أم مصنع أم دكان ؛ لتحسين دخل الأسرة"(فهمي، ٢٠٠١: ٢١٥). وهي " مجموعة الأنشطة الهامشية التي لا ترتبط بالعملية الإنتاجية التي يمارسها الأطفال في الشوارع من أجل استمرار بقائهم أو بقاء أسرهم" (موسى، ٢٠٠٩: ١٢).

واقع ظاهرة عمالة الأطفال وفق التشريعات الأردنية: اعتبر قانون العمل الأردني الطفل عاملاً بالمعنى القانوني لتعريف العامل، ما دام يؤدي عملاً لقاء أجر، وما دام تابعاً في أدائه لعمله لصاحب العمل وتحت إمرته، الأمر الذي يُؤكد تتطابق الأحكام القانونية التي عالجت الشؤون الخاصة بالعامل البالغ، والطفل العامل ما دام يمارس عملاً لدى صاحب العمل مقابل أجر (أبو حمادة والقدومي، ٢٠٠٩).

ومن جانب آخر فقد منعت المادة (٧٣) من قانون العمل الأردني عمل الطفل الذي لم يكمل السادسة عشرة من عمره بأي صورة من الصور، وجاء هذا المنع مطلقاً ودون أن يتضمن أي استثناء سواء أكان ذلك من حيث نوع العمل أم وقته أم ظروفه أم من حيث

ISSN : 2410-1818

الغاية منه ، فلم يأخذ المشرع بالحالات الاستثنائية الخاصة التي أجازتها الاتفاقية الدولية (رقم 138) الخاصة بالحد الأدنى لسن العمل، وفق شروط محددة ولوقت معين ولظروف خاصة بالدولة (الجريدة الرسمية، ١٩٧٧).

كما منعت المادة (٧٤) من قانون العمل الأردني، عمل الطفل الذي لم يكمل السابعة عشرة من عمره في الأعمال الخطرة أو المرهقة أو المضرة بالصحة ، غير إنه يُؤخذ على نص المادة (٧٤) أنها توفر الحماية للطفل من الأعمال الخطرة أو المرهقة أو المضرة بالصحة حتى سن السابعة عشرة فقط، بينما أوجبت الاتفاقية الدولية (رقم ١٣٨) في المادة الثالثة منها على الدولة المنضمة إليها أن لا تجيز أن يقل الحد الأدنى للسن عن (١٨) عاماً للقبول في أي نوع من أنواع العمل التي يحتمل أن تعرض للخطر سواء أكان ذلك في صحة الطفل أم سلامته أم أخلاقه؛ بسبب طبيعتها أو الظروف التي تؤدى فيها (الجريدة الرسمية، ٢٠٠٢).

بناء على ذلك فقد تم إجراء تعديل على نص هذه المادة بموجب القانون المؤقت (رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٢ م) الذي أصبح فيما بعد قانوناً دائماً بصدور القانون (رقم ١١لسنة ٢٠٠٤م) ، حيث تم إلغاء عبارة السابعة عشرة في تلك المادة والاستعاضة عنها بعبارة الثامنة عشرة، ليصبح منع عمالة الأطفال في الأعمال الخطرة أو المرهقة أو المضرة بالصحة يشمل جميع الأطفال حتى سن الثامنة عشرة (الجريدة الرسمية، ٢٠٠٤).

ويُؤخذ أيضاً على نص المادة (٧٤) والتعديل الذي تم عليه، إن النص قد منع عمل الطفل في الأعمال التي تعتبر خطرة أو مرهقة أو مضرة بالصحة، ولم يذكر الأعمال التي تمس أخلاق الطفل وسلوكه، وذلك بعكس الاتفاقية رقم (١٣٨) التي اعتبرت الأعمال المضرة بأخلاق الطفل أعمالاً يمنع تشغيله فيها (أبو حمادة والقدومي، ٢٠٠٩).

بناءً على ما تقدم، يُعد الأردن من أوائل الدول التي وقّعت على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والطفل، وعلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم (١٣٨) و(١٨٢) بشأن الحد الأدنى لسن العمل وحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، وتعمل الحكومة الأردنية جاهدة على تفعيل تلك الاتفاقيات (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ٢٠٠٩).

من هنا يُمكن القول إن التشريعات الأردنية المتمثلة بمواد قانون العمل التي من شأنها أن تُسهم في الحد من عمالة الأطفال ما هي إلاّ أدلة على انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن.

واقع ظاهرة عمالة الأطفال وفق المبادرات الأردنية: تبنت الأردن ظاهرة عمالة الأطفال عبر وزارة العمل والجهات المعنية، منذ أن صادقت على المواثيق والاتفاقيات الدولية بخصوص عمل الأطفال ؛ من خلال رصد حجم المشكلة في الأردن وتوجيه التخطيط؛ ليأخذ بعين الاعتبار أثر السياسات على وضع واحتياجات الأطفال العاملين وأسرهم، وقامت الحكومة الأردنية بإجراء العديد من المبادرات في محاولة للحد من هذه الظاهرة (ديأوغلو ، ٢٠٠٩). وجاءت المبادرات الأردنية في الحد من انتشار ظاهرة عمالة الأطفال كالآتي:

- **مشروع البرنامج الدولي للحد من عمل الأطفال في الأردن بالتعاون مع منظمة العمل الدولية:** بدأت هذه المبادرة بتوقيع الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة العمل الأردنية على اتفاقية التعاون مع منظمة العمل الدولية في عام (٢٠٠١م)، والتي هدفت إلى القضاء التدريجي على عمالة الأطفال، وفي شهر أيلول من عام (٢٠٠٤ م) تم التوقيع على تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع الوطني في الأردن ؛ من أجل تنسيق كافة الجهود للعمل تحت مظلة وزارة العمل للحد من ظاهرة عمل الأطفال (أرسلان، ٢٠٠٦).
- **مركز الدعم الاجتماعي:** يهدف هذا المركز إلى مكافحة عمالة الأطفال، من خلال الحصول على التعليم غير النظامي عبر برنامج ثقافة المتسربين وإتاحة المجال أمامهم لإكمال تأهيلهم الأكاديمي عن طريق الدراسة المنزلية، ومتابعة الخريجين إلى معاهد التدريب المهني لاستكمال تأهيلهم، والعمل على توعية توعية الأطفال العاملين المتسربين وإخوتهم ممن هم عرضة للانخراط بسوق العمل بسن مبكرة وإعادتهم للمدرسة(المجلس الوطني لشؤون الأسرة ، ٢٠١١).
- **برنامج مكافحة عمالة الأطفال عبر التعليم:** بدأت وزارة العمل الأردنية بتنفيذ برنامج مكافحة عمالة الأطفال عبر التعليم في شهر تشرين الثاني من عام (٢٠٠٨م) بالتعاون مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة ومؤسسة كويست سكوب

للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط وبدعم من وزارة العمل الأمريكية لمدة ٤ سنوات، ويستهدف البرنامج ثماني محافظات وهي: جرش، البلقاء، إربد، عمان، مأدبا، الزرقاء، العقبة والكرك، ويهدف البرنامج إلى سحب ٤٠٠٠ طفل من العمل الاستغلالي و٤٠٠٠ طفل من المعرضين لخطر العمل من خلال توفير الخدمات التعليمية ذات الجودة والأنشطة التي تسعى إلى حماية الأطفال (المجلس الوطني لشؤون الأسرة ، ٢٠١١) .

- **اللجنة الوطنية لعمل الأطفال:** تتلخص مسؤوليات اللجنة بالآتي(المجلس الوطني لشؤون الأسرة ، ٢٠١١):

١) مراجعة وتقديم المشورة اللازمة للمبادرات الوطنية المتعلقة بعمالة الأطفال.

٢) تقديم المشورة اللازمة؛ لتنفيذ أنشطة مشروع مكافحة عمالة الأطفال عبر التعليم طوال مراحل تنفيذ المشروع.

٣) متابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات الوطنية والإقليمية الخاصة بعمالة الأطفال.

ومن أهم المؤسسات الأردنية المعنية في الحد من انتشار ظاهرة عمالة الأطفال الآتي:

- **المؤسسة الأولى وزارة العمل:** تُعد وزارة العمل الجهة المعنية بمتابعة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالعمل ومتابعة تنفيذها، وتعمل على القضاء التدريجي على عمالة الأطفال، عبر قسم مكافحة عمالة الأطفال، ومركز الدعم الاجتماعي التابع للوزارة، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (العموش، ٢٠٠٧).
- **المؤسسة الثانية وزارة التنمية الاجتماعية**: تولي وزارة التنمية الاجتماعية موضوع الأطفال عناية خاصة، إذ يعمل أكثر من ١٢٠ مراقباً للسلوك في أنحاء الأردن كافة ، وتندرج ضمن مهام وزارة التنمية الاجتماعية عدد من المسؤوليات ؛ إذ توفر برامج مختلفة تتعلق بالأطفال المتسولين، وذلك من خلال تنظيم حملات مكافحة التسول (المجلس الوطني لشؤون الأسرة ، ٢٠١١).
- **المؤسسة الثالثة وزارة التربية والتعليم**: توفر وزارة التربية والتعليم عدداً من الخيارات التعليمية للطلبة المتسربين، والمنقطعين عن الدراسة، إذ يوجد نوعان من التعليم: الرسمي، وغير الرسمي، وتتحمل وزارة التربية مسؤولية التعليم الرسمي بشقيه، النظامي ضمن المدارس، وغير النظامي عبر برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين، أما

التعليم غير الرسمي فهو عبارة عن مواد تعليمية، يتم تطبيقها من خلال الجمعيات الخيرية، والتعاونية، ومؤسسات المجتمع المدني المشاركة ضمن مشروع مكافحة عمالة الأطفال عبر التعليم (المجلس الوطني لشؤون الأسرة ، ٢٠١١).

يُمكن القول من خلال استعراض أدبيات هذا البحث، إنه رغم اشتراط قانون العمل الأردني بحصول الطفل على شهادة لياقة صحية عند بدء عمله إلا أنه لم يوجب إجراء الفحص الطبي الدوري له ، حيث أوجبت الاتفاقيات الدولية والعربية والمحلية ضرورة إجراء الفحص الطبي الدوري للعامل، مع وجود كثير من الأعمال التي تتطلب طبيعتها إجراء مثل هذه الفحوصات ، وعليه فإن سلامة الطفل العامل تتطلب رقابة خاصة أفضل مما هو عليه الحال بالنسبة للعامل البالغ، وبشكل خاص من حيث إجراء الفحوصات الطبية الدورية له أثناء ممارسته للعمل وعلى فترات متقاربة؛ للتأكد من أن هذه الأعمال لا تسبب أضراراً صحية.

في هذا الصدد فإن وزارة العمل الأردنية تُعد الجهة المعنية في مكافحة عمالة الأطفال، وفق تعريف العمل في قانون العمل الأردني، إلا أن دور وإجراءات الوزارة تتعلق بصاحب العمل، أما الطفل العامل فيتم توجيه النصح والإرشاد له، بالإضافة إلى اقتصار دور وزارة التنمية الاجتماعية على حماية الأطفال المتسولين فقط، وبذلك فإنه لا دور لها في حماية الأطفال العاملين ومراقبتهم .

من هنا يُمكن القول وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل المؤسسات الأردنية ؛ للحد من انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، إلاّ إن الواقع يُصور تواجد الظاهرة وتناميها ، فما زال الأطفال يعملون ، وما زالت ظاهرة التسرب من المدارس، تُصور واقعاً مشوباً بمشاهد الأطفال المتسربين والمتسولين والعاملين؛ الأمر الذي يدعم فكرة هذا البحث في إيجاد بدائل مستقبلية كمحاولة لاستشراف مستقبل عمالة الأطفال في الأردن.

الدراسات السابقة: بعد الإطلاع على الأدب التربوي المتعلق بعمالة الأطفال، تبين أن هناك عدد من الدراسات حول هذا الموضوع ، إذ اختير أنسبها عبر البحث الحالي:

دراسة مجادي (٢٠٠٢): هدفت إلى رصد العوامل المؤدية إلى تشغيل الطفل، وتشكلت العينة من(124) طفلاً وطفلة يتراوح أعمارهم ما بين (٦ و ١٥) سنة والمتواجدين في

الوسط الحضري، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث أشارت أبرز النتائج إلى حيازة عمالة الأطفال على مستويات متوسطة من خلال التسرب المدرسي، وتدني التخطيط التربوي وركود المناهج التعليمية ، ومن خلال تدني المستوى الاقتصادي للأسرة .

دراسة زيد (٢٠٠٢) : هدفت إلى تشخيص واقع عمالة الأطفال في الضفة الغربية؛ للحد من توسعها وانتشارها داخل المجتمع، والتخلص من الآثار السلبية الناتجة عنها، وتكونت عينة الدراسة من الأطفال ضمن الفئة العمرية (٥ -١٧) سنة، وتم استخدام أسلوب التحليل الوصفي المدعم بالجداول الإحصائية والأشكال البيانية، وأظهرت أبرز النتائج انتشار ظاهرة عمالة الأطفال بمستويات مرتفعة مع وجود إهمال واضح من قبل أصحاب العمل للجوانب الصحية للأطفال العاملين لديهم .

دراسة سعد الدين (٢٠٠٣): هدفت إلى الكشف عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للأسرة التي تدفع بأطفالها إلى سوق العمل، وشملت الدراسة عينة من الأطفال تتراوح أعمارهم بين (٩ -١٤) سنة ، إذ بلغ حجمها ٨٧ طفلاً من الأطفال العاملين بورش إصلاح السيارات بمنطقة حلوان، وأظهرت أبرز النتائج أن الفشل والتسرب الدراسي من أسباب عمالة الأطفال بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية السيئة المحيطة بالأطفال، وأظهرت أيضاً انخفاض التوافق الأسري والصحي والاجتماعي والشخصي لدى الأطفال العاملين مقارنةً بالأطفال غير العاملين.

دراسة إيمرسون Emerson (٢٠٠٧): هدفت إلى تعرف الآثار السلبية لعمالة الأطفال، وتكونت عينة الدراسة من الأطفال العاملين في المناطق الريفية ، والذين تتراوح أعمارهم بين (١٢ -١٤) عام ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المقابلات الشخصية مع الأطفال العاملين، بالإضافة إلى أصحاب العمل، وأظهرت أبرز النتائج أن مفهوم عمالة الأطفال هو مفهوم جديد ، حيث يُشير عملهم إلى أسوأ أشكال عمل الأطفال مثل العمل المنزلي ، العمل في التجارة ، العمل في الزراعة ، ومنهم الأطفال العاملين في الشوارع ، ما يُؤدي إلى انتشار الأمية في ابتعادهم وخروجهم من مدارسهم، ويُؤدي أيضاً إلى انتشار الأمراض بين الأطفال العاملين .

دراسة داقدمر Dagdemir (٢٠١٠): هدفت إلى رصد آثار العولمة على عمالة الأطفال في البلدان النامية، حيث تكونت عينة الدراسة من الأدبيات والمعلومات والبيانات المتعلقة بعمل الأطفال المتوفرة لدى اليونيسيف والبنك الدولي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد تحليل البيانات الخاصة بعمل الأطفال والتي تم الحصول عليها من اليونيسيف والبنك الدولي، وأظهرت أبرز النتائج انتشار ظاهرة عمالة الأطفال بدرجات مرتفعة.

دراسة ألدابا ولانزونا وتامنقان Aldaba, Lanzona, and Tamangan (٢٠١١): هدفت إلى تقديم لمحة عامة عن طبيعة وأشكال غالبية عمالة الأطفال على أساس البيانات المتاحة ، وتكونت عينة الدراسة من الأطفال العاملين الذكور، الذين تتراوح أعمارهم بين(١٠ إلى ١٧) سنة ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي ، حيث أشارت أبرز النتائج إلى وجود الحاجة إلى تعداد وطني أكثر شمولاً عن الأطفال الذين يعملون، وأظهرت أيضاً الحاجة إلى مزيد من الخطط حول مشاريع التمويل الصغيرة للأسر الفقيرة، أو خطط الائتمان الاجتماعي للتعليم؛ للحد من انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، كما أظهرت وجود قصور لدى وحدات الحكومة المحلية (وحدات الحكم المحلي) في تنفيذ وتنسيق برامج لمكافحة عمل الأطفال، وأظهرت قلة الممارسات الحقيقية لدى حملات مكافحة عمل الأطفال.

دراسة كاظم (٢٠٠٧): هدفت إلى معرفة أسباب انتشار ظاهرة عمالة الاطفال من وجهة النظر التربوية والنفسية والاجتماعية ومعرفة أسبابها من وجهة نظر الأطفال العاملين أنفسهم ، ورصد الحلول للقضاء على هذه الظاهرة من وجهة نظر المختصين في مجال علم الاجتماع، وبلغت عينة الدراسة (١٢٠) طفلاً و(١٨) أستاذاً في مجال التربية وعلم النفس ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع المعلومات المطلوبة ، واستخدام المقابلة الفردية مع الأطفال العاملين أنفسهم، وأظهرت النتائج بأن فقرة انخفاض مستوى دخل الأسرة حصلت على أعلى درجة كدافع لعمالة الأطفال، بينما فقرة عقاب الأهل للطفل حصلت على أقل درجة كدافع لعمالة الأطفال.

دراسة الخوالدة وعيد (٢٠١٢): هدفت إلى تعرف الأسباب التربوية والاجتماعية والاقتصادية لعمالة الأطفال في الأردن، والآثار السلبية الناجمة عنها ، ومن أجل

ISSN : 2410-1818

تحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة عشوائية موزعة على محافظات الوسط في الأردن، حيث بلغ عدد أفراد العينة (٣٣٠) طفلاً ، ولتحقيق أغراض الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وأشارت أبرز النتائج إلى أن مستوى أسباب ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن كان بشكل عام متوسطاً، في حين أشارت النتائج إلى أن مستوى الآثار السلبية الناجمة عن عمالة الأطفال في الأردن كان بشكل عام مرتفعاً.

التعليق على الدراسات السابقة: تناولت الدراسات السابقة موضوع عمالة الأطفال بطرق متباينة، إذ جاء التعليق عليها على النحو الآتي:

أ. أوجه القصور في الدراسات السابقة :

تمثلت أوجه القصور في اقتصار العينة لدى بعض الدراسات على ذكر أعمار الأطفال العاملين دون تحديد عدد العينة، ودون الكشف عن نوع العينة كدراسة (Aldaba, Lanzona, and Tamangan, 2011)، ودراسة (Emerson, 2007).

ب. الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة :

١. اتفقت الدراسات السابقة في طبيعة عيناتها، إذ اشتملت على الأطفال العاملين، واتفقت معظم الدراسات السابقة في المنهج المتبع، وهو: المنهج الوصفي التحليلي، باستثناء دراسة واحدة اعتمدت أسلوب المقابلة الشخصية مع الأطفال العاملين وأصحاب العمل، فضلاً عن نتائج الدراسات السابقة كافة أظهرت وجود ظاهرة عمالة الأطفال لدى مجتمعاتها.

٢. اختلفت الدراسات السابقة في طرحها للأهداف المراد تحقيقها؛ إذ هدفت بعض الدراسات إلى تعرف الأسباب التربوية والاجتماعية والاقتصادية لعمالة الأطفال في الأردن، والآثار السلبية الناجمة عنها وهدفت إحدى الدراسات إلى شرح آثار العولمة على عمالة الأطفال في البلدان النامية بينما هدفت إحدى الدراسات إلى تعرف درجة عمل الطفل ، واختلفت أيضاً في المناطق الجغرافية التي طُبّقت فيها مثل: الأردن ومصر والجزائر وفلسطين والفلبين وتركيا.

ج. ما يُميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة :

١. تناول البحث الحالي عمالة الأطفال من خلال رصد واقع عمالة الأطفال عبر ثلاثة منطلقات (التشريعات الأردنية، المبادرات الأردنية ، نتائج البحث الميداني) وهذا لم يتوفر في أيٍ من الدراسات السابقة.

٢. اعتمد البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي؛ من أجل الكشف عن واقع عمالة الأطفال ، فضلاً عن استخدام البحث أسلوب السيناريوهات بوصفة أحد أساليب منهج التخطيط الاستراتيجي، وهذا لم يتوفر في أيٍ من الدراسات السابقة.

٣. استفاد البحث الحالي من عامل الزمن في رؤية مستقبل عمالة الأطفال وتحديد السيناريوهات التي تتعلق بذلك من خلال استطلاع التشريعات الأردنية لعمالة الأطفال بوصفها شُرعت في الزمن الماضي، واستطلاع المبادرات الأردنية لعمالة الأطفال ونتائج البحث الحالي بوصفها مبادرات ونتائج في الزمن الحاضر ؛ من أجل استشراف رؤية مستقبلية لعمالة الأطفال تمثلت بصياغة السيناريوهات، وهذا لم يتوفر في أيٍ من الدراسات السابقة.

د. أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة :

١. الإلمام بمعلومات حول عمالة الأطفال، والاستفادة منها في إعداد الإطار النظري.

٢. الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة في مقارنتها بنتائج البحث الحالي.

٣. الاستفادة من الأدب النظري للدراسات السابقة في بناء فقرات أداة البحث الحالي.

إجراءات البحث :

منهج البحث: اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي واستخدمت من خلالة الطرق الإحصائية والتحليلية للوقوف على واقع ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن، واعتمدت أيضاً الأسلوب الاستشرافي (السيناريو) كمنهج متبع؛ لتحقيق الهدف عبر طرح بدائل جديدة لتحقيق الحد من انتشار ظاهرة عمالة الأطفال .

مجتمع البحث: اعتمدت الباحثة الإحصائيات الرسمية لدائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٣م/٢٠١٥م، لعمالة الأطفال ، والجدول الآتي يوضح ذلك:

ISSN : 2410-1818

الجدول (١): عدد أفراد مجتمع الدراسة

الأطفال العاملين	عدد الأطفال العاملين من الذكور	عدد الأطفال العاملين من الإناث	المجموع
	27753	1956	29709

إحصائيات دائرة الإحصاءات العامة. الكتاب الإحصائي السنوي الأردني. عمّان الأردن .٢٠١٣م- ٢٠١٥م. ص ٦١.

عينة البحث: نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة ، اختيرت عينة عشوائية قوامها ٢٥٠ طفلاً من الأطفال العاملين في الأردن.

أداة البحث: بعد أن تم تحديد مجتمع الدراسة، صُممت أداة البحث كالآتي :

١. اختيرت عينة عشوائية تكونت من ٢٥٠ طفلاً عاملاً.
٢. تم توزيع أداة الدراسة على أفراد عينة وزعت الأداة على أفراد العينة ، وطُلِبَ من أفراد العينة ، الإجابة التي تُعبر عن وجهة نظرهم في العوامل المسببة لعملهم مبكراً.
٣. تضمن مقياس العوامل المسببة لعمالة الأطفال (١٩) فقرة ، سيأتي ذكره لاحقاً.
٤. من أجل تفسير النتائج ، صُمّمت الاستبانة وفقاً لسلم (ليكرت) الثلاثي ، وأعطي وزناً للاستجابات كالتالي: دائماً وتمثلها رقمياً مستوى (٣)، أحياناً وتمثلها رقمياً مستوى (٢)، نادراً وتمثلها رقمياً مستوى (١)، وكان التصميم كما يلي:

الاستجابة	دائماً	أحياناً	أبداً
الوزن الاعتباري	٣	٢	١

٥. تم إدخال البيانات إلى الحاسوب، وتحليلها وفق الطرق الإحصائية المناسبة للدراسة الحالية.
٦. صُنِّف مستوى واقع عمالة الأطفال إلى: (مرتفع، متوسط، منخفض)، فكانت المستويات الثلاثة على النحو التالي:

الحد الأعلى للمقياس – الحد الأدنى للمقياس تقسيم عدد الفئات =

٣ – ١ تقسيم ٣ = ٠.٦٦ طول الفئة

ISSN : 2410-1818

وكانت الفئات كالتالي:

- من ١ إلى ١.٦٦ يكون المستوى منخفضاً.
- من ١.٦٧ إلى ٢.٣٣ يكون المستوى متوسطاً.
- من ٢.٣٤ إلى ٣ يكون المستوى مرتفعاً.

صدق الأداة: قامت الباحثة بتقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدقها على النحو الآتي:

١) **صدق المحكمين:** تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من الأساتذة الجامعيين، حيث قاموا بإبداء آرائهم وملحوظاتهم حول مناسبة الفقرات للمجال المعد، ومدى انتماء الفقرات إلى المجال المعد لها ، وكذلك وضوح صياغاتها اللغوية، إذ حازت الفقرات على إجماعهم وفي ضوء ذلك ، تم اعتماد الفقرات وعددها (١٩) فقرة.

٢) **صدق الاتساق** الداخلي: تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي(SPSS).

الجدول (٢): معامل ارتباط كل فقرة من فقرات الأداة (ن=٥٤)

الرقم	معامل ارتباط الفقرة	مستوى الدلالة
١	٠.٨٦٩	❖٠.٠٠٠
٢	٠.٨٩٠	❖٠.٠٠٠
٣	٠.٨٢٦	❖٠.٠٠٠
٤	٠.٨٨١	❖٠.٠٠٠
٥	٠.٨٣٠	❖٠.٠٠٠
٦	٠.٧٦٦	❖٠.٠٠٠
٧	٠.٨١٩	❖٠.٠٠٠
٨	٠.٨٥٦	❖٠.٠٠٠
٩	٠.٨٢٤	❖٠.٠٠٠
١٠	٠.٦٥٥	❖٠.٠٠٠

ISSN : 2410-1818

١١	٠.٨٢١	❖٠.٠٠٠
١٢	٠.٦٤٢	❖٠.٠٠٠
١٣	٠.٨٣٨	❖٠.٠٠٠
١٤	٠.٨١١	❖٠.٠٠٠
١٥	٠.٦٦٤	❖٠.٠٠٠
١٦	٠.٨٨١	❖٠.٠٠٠
١٧	٠.٨١٠	❖٠.٠٠٠
١٨	٠.٨١١	❖٠.٠٠٠
١٩	٠.٨٢٢	❖٠.٠٠٠

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، ٢٠١٦م.

تشير نتائج ارتباط كل فقرة من فقرات استبانة استشراف مستقبل عمالة الأطفال في الأردن بالدرجة الكلية للاستبانة إلى أن أقل هذه الارتباطات كانت بين الفقرة رقم (١٠) والدرجة الكلية حيث بلغت (٠.٦٥٥) بينما كانت أكبر قيمة ارتباط بين الفقرة رقم (٢) والدرجة الكلية حيث بلغت (٠.٨٩٠) وكذلك تعتبر دالة إحصائياً لأن جميع قيم مستوى الدلالة المحسوبة كانت أقل من ٠.٠٥ ما يعكس صدق ارتباط كل فقرة بمجالها الذي تنتمي إليه.

ثبات الأداة :

الجدول (٣): ثبات فقرات استبانة استشراف مستقبل عمالة الأطفال في الأردن بأسلوب كرونباخ ألفا (ن=٥٤)

الاستبانة	العدد	قيمة كرونباخ ألفا كرونباخ
واقع عمالة الاطفال	١٩	٠.٩٦٩

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، ٢٠١٦م.

يبين الجدول أن قيمة كرونباخ ألفا لفقرات استبانة استشراف مستقبل عمالة الأطفال في الأردن بلغت (٠.٩٦٩) وتعتبر هذه القيمة مرتفعة وتشير الى درجة ثبات مقبولة.

مصادر بيانات البحث :

- **المصادر الثانوية:** تم جمع البيانات والمعلومات المتعلقة باستشراف مستقبل عمالة الأطفال في الأردن ، والمتمثلة بالكتب والدوريات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، بالإضافة إلى الاستعانة بشبكة الإنترنت للحصول على المعلومات المتعلقة بموضوع البحث.
- **المصادر الأولية:** تكونت مصادر البحث الأولية من استبانة، وعنوانها: " واقع عمالة الأطفال في الأردن"، وشملت عدداً من الفقرات وفق المجال المحدد لها، والتي تعكس تقييم أفراد العينة لواقع عمالة الأطفال في الأردن .

متغيرات البحث: تكونت متغيرات البحث من المتغيرات الآتية:

المتغير المستقل: الأطفال العاملين.

المتغير التابع: مستقبل عمالة الأطفال.

المعالجة الإحصائية المستخدمة :

١) معامل كرونباخ ألفا Cronbach Alpha؛ للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.
٢) معامل ارتباط بيرسون ؛ للتأكد من صدق الاتساق الداخلي للأداة.
٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ؛ بهدف الإجابة عن السؤال الثالث للبحث ومعرفة الأهمية النسبية لكل فقرة .

نتائج البحث وتفسيرها :

نتائج واقع ظاهرة عمالة الأطفال وفق العوامل المسببة لها:

الجدول (٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في واقع عمالة الأطفال في الأردن مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى	الرتبة
١٥	أعمل بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة، مما يُؤدي إلى عدم	٢.٨٥	٠.٣٦	٩٥.٠٠	مرتفع	١

ISSN : 2410-1818

	مقدرة الأسرة تحمل أعبائي المالية .					
١٧	أعاني من ضعف في فهم المواد الدراسية ؛ لاكتظاظ الصف بالطلبة.	٢.٧٨	٠.٤٢	٩٢.٦٧	مرتفع	٢
٣	يزيد عدد أفراد أسرتي عن ٧ أفراد.	٢.٧٧	٠.٥٨	٩٢.٣٣	مرتفع	٣
١٩	أعاني من جهل أسرتي بأهمية التعليم .	٢.٥٥	٠.٥٠	٨٥.٠٠	مرتفع	٤
٦	أتعرض للضرب من قبل أفراد أسرتي باستمرار.	٢.٣٨	٠.٥٣	٧٩.٣٣	مرتفع	٥
٧	أعاني من زواج أبي المتكرر.	٢.٣٢	٠.٨٠	٧٧.٣٣	متوسط	٦
١٦	أعاني من صعوبة المنهاج الدراسي.	٢.٢٩	٠.٤٥	٧٦.٣٣	متوسط	٧
١١	يعاني والدي من مرضٍ مزمن، الأمر الذي يدفعني للعمل.	٢.٢٣	٠.٦٣	٧٤.٣٣	متوسط	٨
٤	أعاني من انفصال الأبوين.	٢.٢٢	٠.٥٤	٧٤.٠٠	متوسط	٩
١٢	يعاني أبي من إعاقة ؛ الأمر الذي دفعني للعمل.	٢.٢١	٠.٦٥	٧٣.٦٧	متوسط	١٠
٥	يُجبرني ولي أمري على العمل.	٢.١٧	٠.٦٨	٧٢.٣٣	متوسط	١١
١٨	أعاني من بعد المدرسة عن مكان سكني	٢.١٦	٠.٣٦	٧٢.٠٠	متوسط	١٢
١٤	أُعاني من العقاب المتكرر في المدرسة؛ الأمر الذي جعلني أعمل.	٢.٠٧	٠.٤٧	٦٩.٠٠	متوسط	١٣
١٣	أعمل مع والدي لأساعده في توفير ما تحتاجه الأسرة.	١.٨٤	٠.٦٥	٦١.٣٣	متوسط	١٤
٢	يتراوح عدد أفراد أسرتي بين ٥	١.٦١	٠.٥٧	٥٣.٦٧	منخفض	١٥

ISSN : 2410-1818

١	إلى ٧ أفراد يتراوح عدد أفراد أسرتي بين ٣ إلى ٥ أفراد	١.٣٥	٠.٦٠	٤٥.٠٠	منخفض	١٦
١٠	أعمل بسبب وفاة والدتي؛ كي أوفر الحاجات الأساسية لأفراد أسرتي.	١.٣٥	٠.٦٨	٤٥.٠٠	منخفض	١٦
٨	أسكن مع زوج أمي.	١.٢٦	٠.٤٦	٤٢.٠٠	منخفض	١٨
٩	أعمل بسبب وفاة والدي؛ كي أوفر الحاجات الأساسية لأفراد أسرتي.	١.١٣	٠.٤٨	٣٧.٦٧	منخفض	١٩
	واقع عمالة الأطفال في الأردن	٢.٠٨	٠.١٨	٦٩.٣٣	متوسط	

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، ٢٠١٦م.

يلاحظ من الجدول (٤) أن مستوى واقع عمالة الأطفال في الأردن كان متوسطاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٢.٠٨) وانحراف معياري (٠.١٨) ، وجاء مستوى فقرات واقع عمالة الأطفال في الأردن بين منخفض ومتوسط ومرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٢.٨٥– ١.١٣)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (١٥) وهي "أعمل بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة، مما يُؤدي إلى عدم مقدرة الأسرة تحمل أعبائي المالية " بمتوسط حسابي (٢.٨٥) وانحراف معياري (٠.٣٦) وفي الرتبة الأخيرة الفقرة (٩) " أعمل بسبب وفاة والدي؛ كي أوفر الحاجات الأساسية لأفراد أسرتي" بمتوسط حسابي (١.١٣) وانحراف معياري (٠.٤٨).

يُمكن القول أن سبب حيازة واقع عمالة الأطفال في الأردن على المستوى المتوسط يعود إلى حيازة غالبية فقرات الاستبانة على المستوى المتوسط، حيث حازت تسع فقرات على المستوى المتوسط ، وحازت خمس فقرات على المستوى المرتفع، وخمس فقرات أخرى حازت على المستوى المنخفض؛ الأمر الذي أدى إلى انعكاس المستوى المتوسط على واقع عمالة الأطفال في الأردن، ويُمكن القول أيضاً إن حيازة فقرات الأداة على انحرافات معيارية قليلة (أقل من واحد صحيح) إذ تراوحت بين أقل وأكبر من النصف،

ما أدى إلى ارتفاع المتوسطات الحسابية إلى المستوى المتوسط؛ الأمر الذي يُؤكد إجماع أفراد العينة على الإجابة التي تُشير إلى المستوى المتوسط وبنسبة (٦٩.٣٣٪)؛ إذ يعمل الأطفال بسبب الزواج المتكرر للأب، أو بسبب مرض الأب، أو بسبب انفصال الوالديْن، أو بسبب إجبار الطفال ودفعه للعمل من قبل ولي أمره، وجميعها عوامل اجتماعية أسهمت في عمالة الأطفال بمستويات متوسطة، ويعمل الأطفال بسبب صعوبة المنهاج الدراسي، أو بسبب بعد المدرسة عن مكان سكن الطفل، أو بسبب العقاب المتكرر في المدرسة للطفل، وجميعها عوامل تربوية أسهمت في عمالة الأطفال بمستويات متوسطة، ويعمل الأطفال أيضاً من أجل الإسهام في توفير ما تحتاجه أسرهم؛ ما يُشير إلى أن العوامل الاقتصادية أسهمت في عمالة الأطفال بمستويات متوسطة وفق هذا البحث.

بناء على ذلك، اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة مجادي (٢٠٠٢)، التي أظهرت حيازة عمالة الأطفال على مستويات متوسطة، واتفقت أيضاً مع نتائج دراسة سعد الدين (٢٠٠٣)، التي أشارت إلى أن الفشل والتسرب الدراسي من أسباب عمالة الأطفال بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية السيئة المحيطة بالأطفال، كما اتفقت مع نتائج دراسة الخوالدة وعيد (٢٠١٢)، التي توصلت إلى إن مستوى أسباب ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن كان بشكل عام متوسطاً.

وجاءت هذه النتيجة مختلفة مع نتائج دراسة زيد(٢٠٠٢)، التي أظهرت انتشار ظاهرة عمالة الأطفال بمستويات مرتفعة؛ وقد يُعزى السبب إلى الاختلاف في الحدود المكانية، إذ طُبقت الدراسة السابقة في فلسطين التي تعيش واقع الاحتلال الذي يُؤثر سلباً على الجانب الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي، وما إلى ذلك، وبالتالي يُؤثر ذلك سلباً على طبيعة حياة الطفل الفلسطيني، الأمر الذي يدفعة وبقوة إلى العمل، ما يدعم المستوى المرتفع لعمالة الأطفال بالنسبة للدراسة السابقة، بينما طُبق البحث الحالي في الأردن، واختلفت نتيجة البحث الحالي مع نتائج دراسة كاظم (٢٠٠٧)، التي أظهرت أن انخفاض مستوى دخل الأسرة حصلت على أعلى درجة كدافع لعمالة الأطفال، بينما حازت فقرة عقاب الأهل للطفل على أقل درجة كدافع لعمالة الأطفال، في حين أظهرت نتائج البحث الحالي حيازة ارتفاع تكاليف المعيشة على

المرتبة الأولى من المستوى مرتفع بنسبة (٩٥٪) كدافع لعمالة الأطفال ، وحيازة وفاة الوالد على المرتبة الأخيرة من المستوى المنخفض بنسبة (٣٧.٦٧٪) كدافع لعمالة الأطفال، ولعل السبب يعود إلى الاختلاف في طبيعة العينة والحدود المكانية، إذ اختيرت عينة الدراسة السابقة من الأطفال العاملين وأساتذة في مجال التربية وعلم النفس وطُبقت في العراق، بينما اختيرت عينة البحث الحالي من الأطفال العاملين في الأردن، واختلفت النتيجة أيضاً مع نتائج دراسة داقدمر Dagdemir (٢٠١٠) ، التي أظهرت انتشار ظاهرة عمالة الأطفال بدرجات مرتفعة، وقد يُعزى السبب إلى الاختلاف في المنهج المتبع، إذ اعتمدت الدراسة السابقة تحليل البيانات الخاصة بعمل الأطفال التي تم الحصول عليها من اليونيسيف والبنك الدولي، بينما اعتمد البحث الحالي المنهج الوصفي من خلال تحليل بيانات الاستبانة التي وزعت على الأطفال العاملين، فضلاً عن اعتماد أسلوب السيناريوهات.

الرؤية المستقبلية عبر استشراف مستقبل عمالة الأطفال في الأردن:

تطرح الباحثة ثلاثة سيناريوهات، تنطلق من خلال الرؤية المستقبلية عبر تصور ثلاثة مشاهد مستقبلية ممكنة ومرغوبة وبديلة؛ لتحقيق الهدف المنشود وهو الحد من انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، إذ تنقسم مراحل الرؤية المستقبلية إلى ما يلي:

سيناريو: تثقيف أم الطفل العامل: يُمكن التوجه في هذا السيناريو إلى: وزارة التربية والتعليم بمساعدة وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل؛ إذ تتصور الباحثة أن تفتح وزارة التربية والتعليم صفاً في كل مدرسة ؛ لتدريب أمهات الأطفال العاملين .

المشكلة: يُمكن القول إن المشكلة تتمثل في واقع عمالة الأطفال وفق التشريعات الأردنية المتمثلة بمواد قانون العمل التي من شأنها أن تُسهم في الحد من عمالة الأطفال، والتي اقتصرت على الحد من الأعمال التي تعتبر خطرة أو مرهقة أو مضرة بالصحة فقط، دون ذكر لأية أعمال ضارة بأخلاق الطفل، وتتمثل في واقع عمالة الأطفال وفق المبادرات الأردنية الذي يُشير إلى اقتصار دور وزارة التنمية الاجتماعية على حماية الأطفال المتسولين فقط، وبذلك فإنه لا دور لها في حماية الأطفال العاملين ومراقبتهم، كذلك تظهر المشكلة من خلال نتائج تحليل أداة البحث والتي أظهرت حيازة عمالة الأطفال على مستويات مرتفعة عبر تعرض الطفل العامل في الأردن

ISSN : 2410-1818

للضرب باستمرار من قبل أفراد أسرته بنسبة (٧٩.٣٣٪) ، فضلاً عن جهل أسرته بأهمية التعليم وبنسبة (٨٥٪) .

الأهداف:

١. تأهيل أمهات واعيات بأدوارهن مؤهلات للقيام بدورهن التربوي من خلال توعيتهن بحاجات الأطفال العاملين التربوية والنفسية وفضل رعايتهم .
٢. تمكين الأم من الثقافة الدينية والتربوية والتخلق بهما؛ لتوجيه الأطفال توجيهاً سليماً، فضلاً عن تمكينها لتكون قادرة على حل المشكلات والقيام بالأدوار: التربوية، التوعوية، الوقائية ، التعاونية.

شروط القبول: يُشترط قبول المتدربات اللواتي يتمتعن بالصفات الآتية:

- الأم الحقيقية للأطفال.
- زوجة الأب في حال فقدان الأم .
- الأخت الكبرى للطفل العامل، أو إحدى قريباته.
- متطوعة.

الإجراءات :

- قرار مسؤول بفتح صف " أم الطفل العامل" بكل مدرسة.
- يتم رصد المعلومات حول الأطفال العاملين من خلال مديريات العمل في محافظات الأردن كافة، ورصد الأطفال الذين ينتمون إلى أسر فقيرة من خلال مديريات التنمية الاجتماعية في محافظات الأردن كافة.
- **مدة الدراسة:** تتكون مدة الدراسة من عامين دراسيين، إذ يتم تدريس الأم في العام الأول كل ما يتعلق برعاية الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة لغاية المرحلة الأساسية الأولى، أما في العام الثاني فيتم تدريس الأم كل ما يتعلق برعاية الأطفال في المرحلة الأساسية العليا.
- **مشروع التخرج** : تكلف الأم برعاية الأطفال وفق التدريب، بحيث يتم تقييم الطفل فيما اكتسبه من أمه ثقافياً وتربوياً خلال فترة دراستها .
- **المنهج** : كل مايتعلق بتربية الطفل من أصول التربية وعلم النفس والصحة النفسية والخُلقية، فضلاً عن السلبيات الناجمة عن عمالة الأطفال ، وما شابه ذلك .

مبررات تدريب الأم: يرى كثير من التربويين أن الأم لها التأثير الأكبر في نمو اهتمام الطفل بالمجتمع والمسؤولية الاجتماعية لأنها أول اتصال حميم للطفل بالآخرين ، إذ يُعد الفرد جزءً لا يتجزأ من نظام عام كالأسرة والمجتمع بل والإنسانية بأسرها ، فعلم النفس الفردي يدرس الفرد في إطاره الاجتماعي الذي لا يمكن إخراجه عنه، وان السمات الشخصية للأم لها تأثيرها على الأبناء فكلما اتسمت الشخصية للأم بالدفء والحنان وسرعة استجابتها لطفلها الصغير كلما شعر الطفل بالثقة والأمان ، ومن جانب آخر فإن الأمهات اللائي نشأن في أسر مفككة في الغالب تختلف رعايتهن لأبنائهن عن اللائي نشأن في أسر طبيعية؛ إذ إن النساء اللائي نشأن في أسر مفككة أكثر قسوة على أولادهن (راتر، ١٩٩٢).

إن الثقافة التي تعيش فيها الأم تؤثر تأثيراً كبيراً في أسلوب الرعاية الأمومية، فالأمهات اللائي ينتمين إلى طبقات اجتماعية منخفضة يملن إلى العقاب البدني في إحداث الطاعة في السلوك الاجتماعي لأبنائهن؛ من هنا فإن إخضاع الأمهات للتدريب على كيفية التربية السليمة للأطفال، وإيضاح أسلوب المعاملة قبل العقاب وإعطاء البدائل أمام الأطفال ؛ من شأن ذلك أن يُظهر حدوث الطاعة من قبل الطفل (راتر، ١٩٩٢).

من هنا يُمكن القول بأن الحاجة لأم واعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتربية والتعليم، إذ بقدر ما تتغرس القيم الأخلاقية النبيلة في نفوس أفراد المجتمع بقدر ما يسود الاستقرار في المجتمع ؛ إذ إن الحاجة لتربية الطفل لا تقل أهمية عن الحاجة لتغذيته، خاصة إذا انبثقت تلك التربية السليمة من أم أو أخت، أو قريبة أو متطوعة ؛ ففي ذلك تحصين لذات الطفل، فمن هنا تظهر عملية التجديد التربوي كرؤية مستقبلية تقي المجتمعات عامة والمجتمع الأردني خاصةً من عمالة الأطفال، وما ينجم عنها من سلبيات.

وعلى أية حال أياً كان وضع هؤلاء الأمهات وفي جميع حالاتها، يدعم هذا السيناريو ضرورة تأهيلهن تربوياً ؛ لتحقيق مجتمعٍ خالٍ من عمالة الأطفال ومن تبعات ذلك كالممارسات الأخلاقية غير المرغوبة.

سيناريو: كفالة الطفل العامل

يُمكن التوجه في هذا السيناريو إلى وزارة العمل بمساعدة وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم إذ تتصور الباحثة أن توفر وزارة العمل بدائلَ مالية، تأخذ صفة كفالة الطفل العامل.

المشكلة: تكمن المشكلة في واقع عمالة الأطفال وفق التشريعات الأردنية ووفق المبادرات الأردنية عبر الصلاحيات المحدودة المعطاة لمفتشي وزارة العمل والقائمة على تفتيش جميع المنشآت الخاضعة لأحكام قانون العمل الأردني للبحث عن أطفال عاملين، ولا تقع ضمن اختصاصهم مجموعات الأطفال الذين يعملون خارج إطار هذه المنشآت، فالأطفال من الباعة المتجولين والبائعين على الإشارات الضوئية، والبسطات، وعلى حواف الطرق، غير تابعين لقانون العمل ولسلطة المفتشين، فضلاً عن انتهاء صلاحيات المفتش حسب نظام مفتشي العمل وتعديلاته رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦، عند مخالفة صاحب العمل، وليس له أية علاقة مع الطفل، ويقتصر دوره على النصح والإرشاد للطفل، بالإضافة إلى قلة عدد الزيارات التفتيشية لمتابعة المنشآت التي تشغل أطفالاً، وقلة عدد المخالفات ضد أصحاب العمل المستغلين للأطفال، وقلة عدد المفتشين وتعدد مهامهم (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ٢٠١١).

كما تظهر المشكلة من خلال نتائج تحليل أداة البحث عبر حيازة ارتفاع تكاليف المعيشة وتدني مقدرة الأسرة في تحمل الأعباء المالية على المستوى المرتفع بنسبة (٩٥٪)، كأحد العوامل المسببة لعمالة الأطفال في الأردن.

ونظراً لأن أسر الأطفال العاملين تُعاني من الفقر، وبالتالي فهي تعاني من التقصير في تلبية الحاجات الأساسية لأطفالها ؛ الأمر الذي يُسهم في انخراط الأطفال في العمل، بالإضافة إلى قلة توفير البدائل المادية لأسرة الطفل العامل، قد يثار تساؤلات حول كيفية توفير بدئل مادية للطفل العامل الذي ينحدر من أسرة فقيرة، من هنا فإن المشكلة تكمن في الإجابة عن مثل هذا التساؤل من خلال طرح سيناريو كفالة الطفل العامل.

ISSN : 2410-1818

الأهداف:

١. إنشاء أقسام خاصة في مديريات العمل المنتشرة في محافظات الأردن كافة تحت مسمى كفالة طفل عامل.
٢. توفير نشرات تثقيفية؛ من أجل دعوة الأفراد الميسورين ومؤسسات القطاع الخاص لكفالة الطفل العامل.
٣. تحديد مقدار الكفالة للطفل العامل الواحد، بحيث تتراوح مثلاً بين ٥٠ - ١٠٠ دينار للأطفال في المرحلة الأساسية، و١٠٠ - ١٥٠ دينار للأطفال في المرحلة الثانوية.

شروط القبول : يُشترط قبول الأفراد الميسورين، البنوك، الشركات الصناعية والتجارية، من أجل كفالة الطفل العامل.

الإجراءات :

- قرار مسؤول بفتح بديل مالي تحت مسمى كفالة طفل عامل لدى مديريات العمل المنتشرة في محافظات الأردن كافة.
- تستمر مدة الكفالة لغاية انتهاء الطفل من المرحلة الثانوية ، وفي حال حصل انقطاع الكفالة لسبب أو آخر، يحول الطفل لكفيل آخر بكل يسر وسهولة.
- تلتزم وزارة العمل بتوفير عمل للطفل الذي لا يرغب بإكمال دراسته الجامعية، وبالتالي يتم إبلاغ الكفيل بذلك ، ليتم نقل الكفالة لطفل آخر في حال رغبة الكفيل بذلك.
- أما في حالة توفر الرغبة لدى المكفول بإكمال دراسته الجامعية ، يتم إدراجه ضمن المكفولين من قبل البنوك أو الشركات الكبرى لتوفير البدائل المادية له، بحيث يتم تقدير المبلغ الإجمالي لذلك بالتعاون مع الجامعة المعنية بالأمر.

مبررات الأخذ بإجراءات كفالة الطفل العامل: يُمكن القول بأن تطبيق هذا السيناريو يدعم توفير روابط التكافل الاجتماعي في الأسرة الأردنية، كما أنه يُسهم في تكوين عناصر الانتماء لدى الطلبة منذ الطفولة، ويرسخ مبادىء الأخوة والمحبة في نفوس أفراد المجتمع المحلي، فضلاً عن إنه يزيل كثير من المظاهر السلبية في المجتمع

كالعنف الأسري والمدرسي والجامعي، والبطالة والتسرب والفقر والتسول والأمية وعمالة الأطفال، ويفتح أبواب الانتماء والإبداع على مصراعيْها ينهل منها أبناء الوطن الواحد كما يريدون.

سيناريو: رعاية الطفل العامل

يُمكن التوجه في هذا السيناريو إلى وزارة التعليم العالي متمثلة في الجامعات الأردنية بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، إذ تتصور الباحثة في هذا السيناريو تكليف خريجات كليات التربية والآداب والخدمة الاجتماعية ، وخريجات كليات أخرى لمن ترغب برعاية طفل عامل أو أكثر بعد تخرجهن، بحيث تكون تلك الرعاية داخل مؤسسات الرعاية أو الجمعيات سواء الحكومية أم الأهلية.

المشكلة: تكمن المشكلة في واقع التشريعات والمبادرات الأردنية الذي يُشير إلى غياب الاهتمام بفئات الأطفال العاملين كافة، إذ إن صفة الطفل العامل لم تضف للأطفال المحتاجين للحماية والرعاية ، فضلاً عن عدم شمولية القانون الأردني لمفهوم التسول، وبالتالي فإن الوزارات المعنية غير معنية بالأطفال المتسولين، إضافة إلى حاجة كوادر الوزارة للتدريب المستدام وبناء القدرات، فضلاً عن نتائج تحليل أداة البحث التي تدعم وجود مشكلة عبر حيازة عمالة الأطفال على المستوى المتوسط وبنسبة (٦٩.٣٣٪) وهي نسبة لا يُستهان بها، من هنا قد يُثار تساؤل حول كيفية رعاية الطفل العامل، لذا يُمكن صياغة المشكلة في الإجابة عن مثل هذا التساؤل من خلال طرح سيناريو رعاية الطفل العامل (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ٢٠١١).

الأهداف :

١. الاستفادة من الخريجات المؤهلات تربوياً واجتماعياً .
٢. توعية الأطفال العاملين بأهمية التعليم من قبل الخريجات.
٣. توعية المجتمع المحلي بمشكلة عمل الأطفال من خلال البرامج المختلفة التي تنفذها المؤسسات والجمعيات بمساعدة الخريجات.
٤. ضمان توافد أعداد سنوية من الخريجات على المؤسسات والجمعيات وأقسام الوزارات المعنية برعاية وحماية الأطفال العاملين لنقل الخبرات مما يعود بالنفع على الأطفال العاملين.

ISSN : 2410-1818

الإجراءات :

١. قرار مسؤول للاستفادة من الخريجات المؤهلات تربوياً واجتماعياً .
٢. يُمكن أن يكون ذلك ضمن مؤسسات أهلية، وجمعيات خيرية أو ضمن القطاع الخاص.
٣. يُمكن أن تكون مدة تكليف الخريجات عاماً واحداً فور التخرج .
٤. أن يكون عمل الخريجة نظير مرتب تتقاضاه من أرباح مؤسسة الاتصالات مثلاً ، باستثناء المتطوعات.
٥. تحسب لها مدة التكليف ضمن مدة خبرتها الوظيفية .
٦. يُجدد لمن ترغب في تجديد العام واستمرارها لعام آخر بعد ثبوت كفاءتها.
٧. يتم قبول من ترغب في الاستمرار بالعمل، بحيث تكون قد أثبتت كفاءتها والاستفادة منها، وتكون قد قدمت تطوراً في العمل أو إضافة تربوية للطفل العامل.

مبررات اختيار الخريجات: إن رعاية الطفل العامل تُثري بناءه ، إذ تُبرز هذه المرحلة تنمية جوانب الشخصية للطفل المتعلم من جسمية وصحية وعقلية ووجدانية وأخلاقية وروحية واجتماعية بحيث تنمو جميعاً في تزامن متناسق، إذ تكمن مهمة رعاية الطفل العامل في اكتشاف الذكاء الإنساني الذي يتمتع به وتوجيهه واستخدامه إلى أقصى حد ممكن ، بمعنى إطلاق طاقات التفكير والتصور والتخيل والإدراك واللعب الإيهامي بحيث يتحول الذكاء الكامن إلى ذكاء ظاهر والموروث إلى مكتسب والمهمل عبر سلبيات العمل إلى مستخدم ، ولا يتأتى ذلك دون رعاية مستمرة من قبل خريجات يتمتعن بتلقي العلوم الحديثة ولديهن طاقات عملية فتية ورغبة في العمل داخل مؤسسات وجمعيات وأقسام وزارية لديها خبرة طويلة في التعامل مع ظاهرة عمالة الأطفال.

التوصيات :

١. إضافة صفوف جديدة بالمدارس العامة تؤهل أم الطفل العامل للقيام بدورها بطرق علمية تربوية مدروسة.
٢. تكليف خريجات كليات التربية والآداب والخدمة الاجتماعية وما يناظرها في التخصص بالعمل في مجال رعاية الأطفال العاملين بالمؤسسات الحكومية والخيرية .
٣. استخدام وسائل الإعلام المختلفة لتوعية الأسرة والطفل والمجتمع ككل بمخاطر عمل الأطفال، والتسول والتسرب المدرسي والآثار المترتبة على ذلك من خلال حملات توعوية مجتمعية.
٤. توعية الأطفال من خلال البرامج المدرسية بحقوقهم في اتفاقية حقوق الطفل.
٥. تخصيص موازنات في الوزارات المعنية لبرامج مكافحة عمل الأطفال.
٦. إجراء المزيد من البحوث والدراسات الاستشرافية، باستخدام متغيرات أخرى.

ISSN : 2410-1818

قائمة المصادر والمراجع :

القرآن الكريم

- العموش، إبراهيم، (٢٠٠٧)، **عمالة الأطفال خط أحمر لا يمكن القبول به**، مقالة لوزير العمل في إطلاق إستراتيجية وطنية للحد من عمل الأطفال، وزارة العمل ، عمان ، الأردن.
- أبو حمادة، نجمة والقدومي، رحاب (٢٠٠٩)، **عمل الأطفال في التشريع الأردني**، دراسة بحثية مقدمة للمجلس الوطني لشؤون الأسرة، وزارة العمل الأردنية: عمّان، الأردن.
- أرسلان، محمد ، **(٢٠٠٦)، عمالة الأطفال في الأردن**، دراسة تم استرجاع معلوماتها من خلال الشبكة الإلكترونية http://www mp- arslan com/ home/ content/
- بندق، وائل أنور ،(٢٠٠٤)، **المرأة والطفل وحقوق الإنسان**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع.
- الجريدة الرسمية، (١٩٧٧)، **قرار رقم (4181) الصادر بتاريخ الأول من شباط**، وزارة العمل الأردنية: عمّان، الأردن.

ـــــــــ، (٢٠٠٢)، **قرار رقم (4561) الصادر بتاريخ ٢٤ من شهر آب** ، وزارة العمل الأردنية: عمّان، الأردن.

ـــــــــ ، **(٢٠٠٤)، قرار رقم (٤٦٥٨) الصادر بتاريخ ١٦ من شهر أيار** ، وزارة العمل الأردنية: عمّان، الأردن.

ـــــــــ ، (٢٠١٥)، المادة٢ من من قانون العمل الأردني لعام ١٩٩٦ والذي يُعمل به بعد مرور ٦٠ يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، تم استرجاع المعلومات عن الموقع الإلكتروني: www.jo1jo.net/vb/jo1jo41354.html .

- الخوالدة، تيسير محمد والزعبوط، سمية عيد (٢٠١٢)، **الأسباب التربوية والاجتماعية والاقتصادية لعمالة الأطفال في الأردن والآثار السلبية الناجمة عنها**، *مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والنفسية*، **جامعة أم القرى**، ٢(٤).

- درويش، هيفاء محفوظ، (٢٠٠١) ، **عمالة الأطفال وعلاقتها بنمائهم وتنشئتهم الاجتماعية في محافظة الزرقاء**، رسالة ماجستير في التربية غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان، الأردن.
- ديأوغلو، ملتم ، (٢٠٠٩)، **الأطفال العاملون في الأردن**، عمّان: دائرة الإحصاءات العامة ومنظمة العمل الدولية .
- زيد ،أحمد محمود ، (٢٠٠٢)، **ظاهرة عمالة الأطفال في الضفة الغربية وسياسات مكافحتها**. رسالة ماجستير في التربية غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية: نابلس، فلسطين.
- سعد الدين، نادية رشاد (٢٠٠٣)، **ظاهرة عمالة الأطفال: دراسة ميدانية على الأطفال العاملين بالورش الصناعية**. رسالة ماجستير في التربية غير منشورة. جامعة عين شمس: القاهرة، مصر.
- شناعة، نجاة ، (٢٠١٥)، **لا إحصائيات رسمية عن عمالة الأطفال في الأردن**، *ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر اليوم العالمي للحد من عمالة الأطفال في ١١/ حزيران*، عبر مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، عمّان، الأردن.
- صائغ، عبد الرحمن أحمد محمد ، (٢٠٠٦) ، **الأمن التربوي والأمن الوطني وجهاً لوجه** ، ورقة بحثية، تم استرجاع المعلومات عن الموقع الإلكتروني: http://www.aleqt.com/article.php .
- عزام، حمد فخري حمد والمواجدة، مرام إبراهيم، **حكم عمالة الأطفال في الفقه الإسلامي**، *المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية*، ٤(٣).
- فهمي، سيد، (٢٠٠١)، **أطفال الشوارع ، الأسباب والدوافع: رؤية واقعية**، *مجلة الطفولة والتنمية*، المجلس العربي للطفولة والتنمية، ١(١).
- كاظم، سميرة عبد الحسين (٢٠٠٧)، عمالة الأطفال في العراق : الأسباب والحلول، ***مجلة البحوث التربوية والنفسية*. جامعة العراق. كلية التربية للبنات**، ٣٠(١٢).
- مجادي، لمياء، (٢٠٠٢)، **العوامل المؤدية إلى تشغيل الطفل الجزائري**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع غير منشورة. جامعة الجزائر: الجزائر.

ISSN : 2410-1818

- المجلس الوطني لشؤون الأسرة،(٢٠٠٩)، **دراسة تحليلية للنصوص القانونية الخاصة بعمل الأطفال**، عمان: وزارة العمل الأردنية.

ـــــــ ،(٢٠١١)، **الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال**، عمّان: وزارة العمل الأردنية.

- محمد، عبد العظيم، (٢٠٠١) ، **وصف أوضاع الأطفال العاملين في الصناعة** ، *مجلة الطفولة والتنمية*، المجلس العربي للطفولة والتنمية ، ١(١).

- موسى، أحمد محمد ، (٢٠٠٩)، **أطفال الشوارع / المشكلة – وطرق العلاج**، المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

- نور الدين، محمد عباس، (٢٠٠١) ، **تشغيل الأطفال وصمة عار في جبين الحضارة المعاصرة**، *مجلة الطفولة والتنمية، القاهرة*، ١(٣) .

- وزارة العمل الأردنية،(٢٠١٣)، **ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن**، *المؤتمر الصحفي بعنوان:" اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال للعام ٢٠١٣ : من السياسة إلى التطبيق"*، عمّان، الأردن .

- Aldaba ,Fernando, Lanzona, Leonardo and Tamangan, Ronald,(2011), " **A National Policy Study on Child Labour and Development in the Philippines**" , Philippine Institute for Development Studies,Makati City, Philippines,On Line, Available at:
at http://www.pids.gov.ph .

- Dagdemir, Ozcan, (2010), "**The effects of globalization on child labor in developing countries"**, Eskisehir Osmangazi University, Turkey *Journal of Business and Economic Horizons* 2 (2).

- Emerson, Patrick M.(2007)," **The Impact of Child Labor Harmful** ", Discussion Paper No, 3027 ,Oregon State University. Germany, *Journal of Development Studies*, 35(15), September.